

الأولى في العالم من حيث تقديم المساعدات الثنائية في العام ١٩٧٦. وقد حلت السعودية ثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية.

إن ترجمة الإنفاق، كنسبة من الناتج العام في البلد الذي يقدم المساعدة، هو عملية كاشفة أكبر بكثير، وفي فترة ١٩٧٤-١٩٧٦ كانت المساعدة الحكومية من الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية تعادل من ٠,٣٣٪ - ٠,٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وفي تلك السنوات كان أسهم كل من السويد وهولندا هو الأعلى، حيث وصل في بعض الأحيان إلى ٨٢٪. إن معدل أسهم أوبك في تلك الفترة، بالمقارنة مع إسهام الدول الصناعية تراوح بين ٠,١٪ و ٢,٧٪ من الناتج القومي العام. أما بالنسبة للاتفاق الصناعي في دول الأوبك، فقد تراوحت النسبة كالتالي ١٦,٩٪ قطر، ١٣,٥٩٪ الولايات المتحدة، ١١,٤٢٪ الكويت، ٧,٤٢٪ السعودية، ٢,٩٦٪ ليبيا، ١,٩٪ العراق، ١,٨٪ فنزويلا، ١,٧٤٪ إيران، ١,٣٧٪ نيجيريا و ٠,٣١٪ الجزائر.

إضافة إلى المساعدات التي لا ترد فإن دول الأوبك قامت بتحويل مساعدات مردودة ضخمة إلى بلدان العالم الثالث.

فإذا أضيفت المساعدات الرسمية المردودة، فإن الإنفاق الصافي (باستثناء التسهيلات الممنوحة لصندوق النقد الدولي) تمثل من ٣,٤ - ٤٪ من مجمل الناتج القومي العام في فترة ١٩٧٤-١٩٧٦. إن هذه النسبة هي أدنى التخفيضات والقائمة على أرقام منظمة التعاون والتنمية. وفيما يخص التعريف بمساعدات أوبك، والتي تشمل بلدانا، كنيجيريا والجزائر، اللتين، يقل دخل الفرد فيهما عن دخل البلدان الأخرى التي تتلقى المساعدات. وأخيراً فإن أكثر من ٦ مليارات دولار قد حوّلت من دول الأوبك إلى الدول العربية غير النفطية والدول الإسلامية الأخرى، من قبل العمال الذين يعملون في بلدان الأوبك. إضافة إلى أن تجارة كبرى تزدهر بين دول الأوبك والدول غير النفطية في العالم الثالث، كإندونيسيا وتايوان وكوريا والبرازيل.

إن الفوائض المالية المتراكمة لدى دول الأوبك يمكن تحويلها بواسطة السياسات الإدارية الصحيحة إلى احتياطي للرخاء بدلاً أن تكون معضلة في الواقع، عن طريق تخفيض القوة الشرائية للمستهلكين في الدول الصناعية، وبعدم إعادة إنفاق العوائد النفطية مباشرة، تسببت أوبك في رفع معدلات التوفير العالمي. إنه إذا كانت سياسات الإدارة والطلب في الدول الصناعية تستهدف التأكيد على توسيع الاستثمار (في عمليات التنقيب، والنقل الشعبي الخ) لتوظيف الأموال الراكدة بسبب التوفير، فإن معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يمكن أن يرتفع، ويمكن لعملية تطوير بدائل الطاقة أن تتسارع. وفي ضوء المعدل الفعلي للفائدة التي تدفع للأوبك على مدخراتها، فإن هذه الفائدة أقل بكثير من الثمار التي تطرحها الاستثمارات الإضافية التي يمكن توفيرها من هذه المدخرات. كذلك فإن المردود الصافي، على شكل دخل قومي أعلى يمكن أن يتزايد في الدول المستوردة. وبينما إن الدخل الصافي، ربما لن يكون، معادلاً لخسائر اقتصاد المدى الطويل بسبب ارتفاع أسعار البترول، إلا أن من المؤكد أنه سيظل معظم مضاعفات رفع السعر.

إضافة إلى ذلك، فإن المدى الذي يمكن للفوائض المالية النفطية أن توجه إليه عبر